المحاضرة الخامسة: النظم الصحفية

يقوم النشاط الإعلامي عموما والصحفي خصوصا، على مراعاة السياقات السياسية والتنظيمية التي تتبناها الدولة أو النظام السياسي، لذلك لا بد لنا من معرفة مختلف النظم الإعلامية منذ ظهور الصحافة، والتطورات التي طرأت عليها. وسنكتفي في هذا الصدد بالحدود المعرفية التي تشمل ظهور المطبعة في ظل النظام **السلطوي** وتطورها في السياق **الليبرالي والاشتراكي**

1- النظام السلطوي:

قامت فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر التي قادها "ايمانويل كانت" على مبدأ اعمال العقل والتمرد على التبعية للآخرين وعلى رأسهم رجال الدين والسياسة، اذ كان ينظر لحرية الصحافة في الفترة السلطوية على أنها **امتياز يمنحه الحاكم لمن يراه "مناسبا" لخدمة أهداف السلطة السياسية**. وقد شهدت كل أشكال الحروب والتحالفات السياسية في أوروبا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية، ودامت قرابة السبعة قرون. ويتميز هذا النظام بميزتين أساسيتين:

- **الترخيص**: الذي يعتبر امتيازا من الحاكم، ويكون العمل بمقتضاه مشروطا بتأييد سياسات الحكومة.
- **الرقابة**: وهذا من خلال متابعة نشاط الصحافة، وسحب الترخيص عنها من طرف الحاكم في حال المخالفة.

وتتمثل وظيفة الصحافة في النظام السلطوي بكونها تقوم على خدمة السلطة ومصالحها، وذلك من حيث:

- التزامها بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة أو ما يتعلق بها ويجب أن تروج لها وتقوم بالدعاية لها.
- السماح لأي فرد بالعمل في الصحافة يكون عن طريق منحة من الحاكم.
- قد يسمح للأفراد بملكية الصحف التي يصدرونها، ولكن هذا الامر مرهون بإرادة الحاكم.
- درجة الحرية الممنوحة والمسموح بها للصحف يجب أن تكون في حدود السياسة الدائرة في البلاد، ويبقى تقديرها مخولا للحاكم.

2- النظام الليبرالي:

تعتبر الحرية أصلا من أصول النظرية الليبرالية، والتي تسمت بها أساسا، وهي تعتبرها حسب النصوص التي جاءت لتكريها من الحقوق الأساسية للإنسان والتي تولد وتنمو معه مثلما نصت عليه المادة الاولى من اعلان حقوق الانسان والموطن الفرنسي لسنة 1789.

ملاحظة: تم حذف المراجع من هذا المحتوى الموجه لمنصة موودل Moodle إلى حين نشره كمطبوعة بيداغوجية بعد اعتمادها من طرف اللجنة العلمية.
تجدون المراجع التي تم الاعتماد عليها لإعداد هذا الدرس في آخر عنصر في هذا المقياس على المنصة

وقد اعتبر هذا الاعلان، الذي هو بمثابة نص من النصوص المؤسسة للفكر الليبرالي، في مادته الحادية عشر (11) أن حرية تبادل الافكار والآراء هي من الحقوق الاكثر أهمية وارتباطا بالإنسان، وهذا بالتعبير عنها عن طرق الكلام أو الكتابة أو الطباعة

فحرية الصحافة تعتبر من هذا المنظور **حرية الفرد المطلقة في التعبير عن الرأي والافكار، من خلال مختلف الوسائل سواء عن طريق الكلام أو النشر أو الطباعة بشكل مسؤول وعقلاني.**

ويقوم النظام الليبرالي في مجال الصحافة على الاسس التالية:

- حق الفرد في المعلومة.
- حق الفرد في اختيار المعلومات والافكار والاتجاهات.
- حق الفرد في اصدار الصحف ودون الحاجة الى تصريح.
- عدم فرض رقابة سابقة أو لاحقة على النشر.

3- النظام الاشتراكي:

قام الفكر الاشتراكي في المجال السياسي، على نقد النظام الليبرالي الذي كان بمثابة آلة لانتهاك الحريات العامة، وهضم حقوق الطبقة الكادحة التي تمثل السواد الأعظم في مجتمع تسوده منافسة شرسة بين الافراد على ملكية وسائل الانتاج، والسيطرة على منابع التنمية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تأسس منظور النظرية الاشتراكية على أنه لا وجود لحرية مطلقة وديمقراطية خالصة، وبالتالي لا وجود لصحافة حرة بشكل مطلق وإنما هي جهاز من أجهزة الدولة الاشتراكية والتي تعمل ضمن الأهداف التنموية التي تسطرها الجماعة الحاكمة الممثلة لأفراد الشعب ضمن أطر ومبادئ الحزب.

لذلك فإن وسائل الاعلام في هذا النظام مملوكة للدولة، ولا يحق للخواص التصرف فيها لان الملكية الخاصة لوسائل الاعلام تتعارض مع المبادئ الاشتراكية، القائمة في مجال الاعلام على:

- صحافة واقعية نابعة من تصورات واقعية للحياة الاجتماعية.
- صحافة ملتزمة بإيديولوجيات الحزب والنظم الاجتماعية.
- صحافة جماعية لا تركز على النشاطات الخاصة للأفراد، بل على الانجازات الكبرى للمجتمع.
- صحافة مملوكة في إطار جماعي، لا متركزة في يد افراد، تحقيقا للواقعية والالتزام وخدمة للجماعة.

ملاحظة: تم حذف المراجع من هذا المحتوى الموجه لمنصة موودل Moodle إلى حين نشره كمطبوعة بيداغوجية بعد اعتمادها من طرف اللجنة العلمية.
تجدون المراجع التي تم الاعتماد عليها لإعداد هذا الدرس في آخر عنصر في هذا المقياس على المنصة